كما أنها تهدف إلى وضع وتطوير الآليات الضرورية والعملية لمنع وردع واستئصال الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره وتقنين وتسهيل التعاون المتبادل بين البلدان الإفريقية بهدف ضمان التطبيق الأمثل لآليات منع هذه الظاهرة وتوحيد التشريعات وملاءمة القوانين المعتمدة في هذا المجال.

تقضي الاتفاقية باعتماد التشريعات وإنشاء الآليات والهياكل الوطنية الكفيلة بالوقاية من الفساد وكشفه ومعاقبته والقضاء عليه وبخلق الظروف اللازمة لدعم الشفافية والمسؤولية في إدارة الأموال العمومية.

ومتابعة لتنفيذ أحكامها، تنص هذه الاتفاقية على إنشاء هيئة استشارية مختصة لدى الاتحاد الإفريقي تتولى تقييم التقدم الحاصل في الدول الإفريقية في هذا المجال ورفع تقارير دورية إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

وتكتسي مصادقة تونس على الاتفاقية الإفريقية أهمية خاصة باعتبارها تنصهر في إطار تفاعل بلادنا الإيجابي مع الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة جرائم الفساد وفي إطار استكمال الانضمام للآليات الدولية والإقليمية المتدخلة في هذا المجال، وهي تعكس حرص بلادنا على المضي قدما في حربها على الفساد والتزامها بمكافحته كمحطة أساسية لتحقيق الانتقال الديمقراطي بعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ولمكافحة الفساد.

وتعتبر مصادقة بلادنا على هذه الاتفاقية أو المعاهدة في إطار تعزيز انخراط بلادنا في المنظومة القانونية الإفريقية التي تجسدت من خلال إبرام عديد الاتفاقيات الثنائية خلال السنوات الأخيرة مع عدد من الدول الإفريقية والتي تجسدت أيضا من خلال انضمامنا إلى عدد من المنظمات الإقليمية والفضاءات الاقتصادية الإفريقية على غرار الانضمام بصفة ملاحظ للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيداو" سنة 2017 والانضمام للسوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا Comisa سنة 2018 والتوقيع على الاتفاقية المنشأة لمنطقة التبادل الحرّ القارية في مارس 2018، والتي كما أسلفت الذكر احتفل القادة الأفارقة في قمة استثنائية منذ يومين على دخولها حيز التنفيذ وذلك بالعاصمة النيجيرية Niamey.

في الحقيقة هذا تقديم أولي، وكما جاء في بعض المداخلات بأن اللجنة ربما لم تستمع لوزارة الشؤون الخارجية باعتبارها جهة المبادرة، فأعتقد أن هذه فرصة ليقع الاتيان على بعض النقاط وعلى بعض الملاحظات المتعلقة أولا وبالذات بهذه الاتفاقية.

هناك بعض الملاحظات التي تعلقت بالتأخير الحاصل بخصوص تقديم مشاريع هذه الاتفاقية، وقد حصل هذا التأخير لذلك هناك استغراب لأنه تم الإمضاء على هذه الاتفاقية منذ سنة 2003.

أود أن أبين أن مسألة المصادقة على الانضمام للاتفاقية يهم عديد الجهات منها وزارة العدل والوزارات المشرفة خاصة خلال الفترة السابقة على ملف مكافحة الفساد.

وكما تعلمون منذ سنة 2016 تم إيلاء البعد الإفريقي أهمية بالغة، وفي هذا الإطار سعت مصالح وزارة الشؤون الخارجية إلى تفعيل مسار المصادقة على الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد وتسريعها، وقد تم تشريك مختلف الجهات التونسية، وتم طلب رأيها وملاحظاتها بخصوص هذه الاتفاقية وذلك منذ بداية سنة 2017. أي أنه بمجرد أن توصلت وزارة الشؤون الخارجية بردّ وبملاحظات مقدمة من هذه الأطراف قامت بمراسلة مصالح رئاسة الحكومة التي قامت بتوجيه تعليماتها للانطلاق في إجراء المصادقة منذ سبتمبر 2017، كما قمنا بموافاة مصالح المستشار القانوني وتشريك الحكومة بمشروع قانون أساسي في الغرض في نوفمبر 2017 لعرضه لاحقا طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور على أنظار مجلس نواب الشعب الموقر.

على إثر ذلك أخذ المسار ما أخذ من الوقت للتمحيص وللدرس ومن إبداء الملاحظات وكذلك حتى في مستوى اللجنة، فهذا المسار بالضروري أن يستغرق كل هذا الوقت ولكن يجب التأكيد أيضا على أنه مسار ديمقراطي وهو مسار أقره الدستور، وما جاء في بعض الملاحظات بأن المنظومة السابقة كانت تسن هذه التشاريع لتحسين الصورة فقد تم التوقيع منذ سنة 2003 ولكن هل هناك فائدة إن لم يحصل حوار ونقاش على كل المستويات، مستويات أخذ القرار وخاصة على مستوى التحليل والتمحيص والنظر في المفردات وفي المصطلحات وخاصة في المفاهيم.

لأن هناك كما تعلمون عملية تملّك للمفهوم، واليوم وأنتم ستصادقون كما جاء في الكثير من المداخلات بأن النية تتجه في ذلك، ففي ذلك تكريس لهذه الإرادة الجماعية في أن ننخرط في هذه المنظومة الإفريقية، والتي هي بدورها تنخرط في المنظومة الدولية ومكافحة الفساد كما جاء في العديد من المداخلات، تعتبر أيضا ترسيخا لثقافة تعبر في حدّ ذاتها عن إرادة سياسية، ولا يمكن أن تكون لهذه الإرادة التملّك اللازم إن لم تكن المجموعة تؤمن بها كل الإيمان حتى تنزلّها في مسار الواقع ومسار الممارسة اليومية.

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

السيد كاتب الدولة، لحظة من فضلك.

الزميلة هاجر، تفضلي خذي مكانك من فضلك، الزملاء لنحترم بعضنا ولنستمع للسيد كاتب الدولة، آخر القاعة.

تفضل السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الخارجية

شكرا جزيلا،

حتى أطمئن السادة النواب المحترمين، تونس في الترتيب الإفريقي على مستوى القارة الإفريقية في مجال مكافحة الفساد هي من بين البلدان العشر الأول وتحتل بالتحديد المرتبة التاسعة، لذلك لا نظن بأن بلادنا غير متقدمة في هذا المجال، وقد أتى الكثير من النواب أيضا على كل هذه الترسانة القانونية التي كان لمجلس نواب الشعب خاصة الدور الكبير في سنها وفي وضعها حتى يكون الإطار القانوني سانح وسامح لتكريس هذا المفهوم الذي نحتاج إليه كثيرا.

في الحقيقة فيما يخص المسائل أو الأسئلة التي وردت من السادة والسيدات النواب المحترمين، لقد أتوا على الكثير من المواضيع ومنها ما يتعلق بالاتفاقية ومسألة الفساد بصفة عامة، وكما أسلفت فإن المسألة هي مسألة وطنية وخارجية، وأعتبر أننا بصدد تقديم هذا الجانب القانوني، وأتمنى أن يقع المصادقة عليه.

ولكن بخصوص بعض المسائل الأخرى، فقد تعلقت في هذا البعد الإفريقي، وأعتقد أن ما جاء في بعض الملاحظات بأنه ربما ليس لتونس في سياستها الخارجية حضور للبعد الإفريقي، في الحقيقة هناك البعض منها صحيح، وفي جانب منها هناك بعد مخالف للحقيقة.

لأن البعد الإفريقي اليوم في السياسة الخارجية يعتبر بعدا ثابتا ولا أدلّ على ذلك على مستوى خاصة وزارة الشؤون الخارجية أنه هناك مسعى لتحسين ولتطوير الانتشار الدبلوماسي، وهي مناسبة أيضا لأنه ذهب في ظن البعض أن المسألة تهم فقط تكليف سفير أو مجموعة من الدبلوماسيين لتمثيل تونس في عاصمة إفريقية دون النظر أيضا للجوانب المادية والجوانب المالية، والكل يعلم وضعية المالية العمومية وتأثير ذلك على كل الميزانيات، أنتم في مجلس نواب الشعب وقد حضرتم في الكثير من المناسبات مناقشة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية، وتعلمون جيدا أن هذه الميزانية تعتبر من أضعف الميزانيات وهي لا تتجاوز 0,62 % من ميزانية الدولة.

كما أود أن أشير هنا إلى ما جاء في بعض المداخلات أنه في بعض الأحيان وضعية السفارات وربما الإمكانيات المادية للسفارات بمناسبة تنقلكم وتنقل البعض منكم إلى الخارج تلاحظون قلة الإمكانيات، وربما يعمد بعض السفراء وبعض الدبلوماسيين إلى طلب مساعدة بعض السفارات الأخرى، وهذا واقع الدبلوماسية التونسية في الجانب المادي، الإمكانيات شحيحة، الإمكانيات قليلة والميزانية لا تشهد تطورا ورواتب الدبلوماسيين التونسيين وأقول هذا بكل صراحة تعتبر من أقل الرواتب التي تعطى للدبلوماسيين في العالم.

كل هذا لا يساعد حقيقة على القيام بهذا الدور، ولكن علينا أن نقول بأن هناك وعي في وزارة الشؤون الخارجية ووعي لدى كل الدبلوماسيين ووعي لدى كل رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية رغم قلة هذه الإمكانيات يجب توظيفها التوظيف الأرشد والأفضل لأن الوضعية كما تعلمون وهم أوعى الناس بهذا لأنهم يمثلون تونس في الخارج، لذلك يقع التقليص في كل ما هو مصاريف والاكتفاء خاصة بالموارد الموجودة لديهم.

نتمنى أيضا أن تتحسن هذه الوضعية، نتمنى أن يكون هناك في قادم السنوات وعي حقيقي وخاصة وعي مشترك لأنه لا يمكن أن نترك هذه الدبلوماسية بدون آليات وبدون توفير الإمكانيات الحقيقية حتى تتطلع بمهامها وتقوم بها على أحسن وجه، فلا يمكن أن نترك دبلوماسيا وهو موجود في الصفوف الأمامية ويمثل البلاد ويرفع الراية ويمثل كل التونسيين بمختلف مشاربهم ويمثل الدولة التونسية بكمالها وبتمامها، لذلك من الضروري أن يقع تمكينهم من الإمكانيات اللازمة، وإن شاء الله خلال السنوات القادمة ستلاحظون تحسنا في هذا المستوى.

اليوم في وزارة الشؤون الخارجية هناك تشبيب وهنا نفتح القوس فهناك 50 دبلوماسيا جديدا، وبعد شهرين أو ثلاث سنقوم بفتح مناظرة أيضا لقبول 50 دبلوماسيا آخر لتعزيز هذه الموارد البشرية، وتكون حقيقة دبلوماسية فاعلة وتضم كفاءات البلاد ونخبها العلمية.

بخصوص مسألة الحضور بإفريقيا أقدم بعض الأرقام حتى نقوم بفتح سفارة فهذا يتطلب ما لا يقل عن مليار ونصف إلى مليارين من الدينارات التونسية نظرا لوجود مصاريف الكراء وهناك رواتب وهناك أيضا مصاريف بخصوص التأثيث، ويجب توفير حدّ أدنى من الكلفة حتى يمكننا فتح هذه البعثة الدبلوماسية، وخلال السنة الماضية وهذه السنة لدينا بعثتان جديدتان في Burkina Faso وNairobi يعني في Kenya، وهذا ما سيمكننا أيضا شيئا فشيئا من تطوير هذا الحضور.

فيما يخص الممثلات التجارية، هناك ممثلات اليوم في عدد من العواصم الإفريقية ونحن متواجدون على هذا المستوى في كل من Niger وفي Abidjan وDakar وBurkina Faso، ولكننا موجودون أيضا في Abuja وفي La Côte d'Ivoire وفي Kinshasa وفي العاصمة الكمرونية Yaoundé.

هذا النسيج من الممثلات التجارية تم بعثها أيضا لتسهيل وللتأثير على البعثات التجارية والاقتصادية، ولكن من الضروري وهذه مناسبة أيضا لأتوجه إليكم من هذا المنبر لكل المتدخلين في الشأن الإفريقي بأن الدولة وهياكلها ومصالحها هي من تسهل وتفتح الأبواب وتضع الأرضية القانونية، ولكن على رجال الأعمال وعلى الباعثين الاقتصاديين أن يكون لهم حضور أكبر وأن يكونوا أكثر فاعلية، وأن يفتكوا مكانهم في هذه الأسواق، وأن يجدوا ربما المنزلة التي تحظى بها بلدان أخرى، وربما يجب أن يفوقهم في هذا.

لأن الامتيازات التفاضلية التي تمتاز بها تونس من ناحية منتوجها وتنوعه وفي قدرة النسيج الاقتصادي والإنتاجي بأن يكون له حضور أكبر وبهذه الامتيازات التفاضلية، علينا أن نوصي لها سواء كانت الدولة دبلوماسية أو أخرى عليها أن تفتح هذه الأبواب، لذلك يجب أن يكون هناك حضور حقيقي ودوري حتى يتعرف الإخوة الأفارقة شعوبا وبلدانا على منتوجنا، ونحن اليوم في المنطقة التجارية الكبرى الإفريقية منذ يومين كان السيد وزير الشؤون الخارجية يوم الأحد موجودا في هذه القمة الاستثنائية في Niamey للاحتفال بذلك.

إن الفضاء التجاري الإفريقي هو فضاء يتضمن أكثر من ألف مليار و200 شخصا والإخوة الأفارقة يتطلعون إلى اقتناء منتوجات بلادنا، فهذا الفضاء الكبير الذي من المتوقع أن يمر بالتبادل التجاري البيني الإفريقي من 16 % إلى 33% هو مجال وفضاء على رجال أعمالنا وعلى آلاتنا الإنتاجية أن تستعد له كل الاستعداد وخاصة أن يكون لها الحضور والحضور الكبير.

فيما يتعلق أيضا بالخطوط الجوية لأنه تم توجيه بعض الأسئلة في ذلك، لقد تم فتح خطوط جوية تربط بلادنا بكل من Bamako Burkina Faso وDakar وAbidjan وخلال السنة الماضية تمت إضافة خط أيضا على Niger وConakry Guinée وأيضا على Cotonou لذلك من المهم أيضا أن يتم استغلال هذه الخطوط لإيصال المنتوجات التونسية.

هناك خط بحري جديد من المتوقع أن يتم فتحه في غضون الأشهر القادمة وهذا الخط البحري سيوصل إن شاء الله منتوجنا ومنتوجاتنا إلى موانئ Dakar وAbidjan وTawana في الكامرون.

بخصوص بعض الأسئلة الأخرى المتعلقة بحضور الإطارات أو الكفاءات التونسية في هياكل الاتحاد الإفريقي وأعتقد أن هذا السؤال طرحته النائب الكريمة، لذلك فإنه اليوم من باب إعطاء المعلومة الكاتب العام لمفوضية الاتحاد الإفريقي هو تونسي وهو السيد مراد بن ضياء، والأستاذ رافع بن عاشور هو قاض بالمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الأستاذة الجامعية هاجر قديش عضوة في لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي، السفير حاتم الصايم هو مفوض باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومؤخرا السفير مختار الشواشي أصبح مستشارا خاصا لرئيس المفوضية الإفريقية، ثم أن الممثلة الخاصة لرئيس المفوضة الإفريقية في ليبيا هي أيضا تونسية السيدة العياري.

خلال السنوات الماضية هناك حقيقة دعم لهذا التواجد، ومن المهم أيضا أن يتم دعم هؤلاء وكل الكفاءات التونسية في هذه المواقع المتقدمة من الهياكل الإفريقية.

هناك أسئلة سآتي عليها بعجالة لو سمحتم نظرا لضيق الوقت، هناك سؤال يتعلق باتفاقية التعاون الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي، وأعود إلى ما جاء في تصريح السيد رئيس الحكومة بأن تونس لن تمضي على اتفاقية تكون ضد المصالح التونسية، وهذا طبيعي.

حتى نعود إلى مسألة دور وزارة الشؤون الخارجية وربما لمن لا يعرف، فنحن موجودون في الخطوط الأمامية في الدفاع عن المصالح التونسية، لذلك بالضرورة نكون منتهين، كما أن الكل أو الجميع ينتبه، واليوم لا يوجد أي خطر بأن يقع التغرير ببلادنا بأي شكل من الأشكال بشأن إمضاء اتفاقيات ستعود بالضرورة إليكم آجلا أو عاجلا، لذلك أقول أنه لا يوجد أي خطر في ذلك، والتفاوض هو عملية عسيرة تأخذ من الوقت ما تأخذه وتستغرق من الزمان ما تستغرقه، وحتى يطمئن الجميع ليس هناك من سيفرط قيد أنملة في مصالح تونس العليا والتي نحن أول الحريصين مثلكم على الدفاع وعلى الحفاظ عليها.

ثم جاء في بعض الملاحظات بأنه إلى حدّ الآن لم يقع تعيين مندوبنا السامي في نيويورك، لذلك أود أن أطمئن الجميع، أنه من طبيعة الفريق الدبلوماسي التونسي في كل السفارات وفي كل البعثات فإن العمل الدبلوماسي لا يمكن حصره في رئيس البعثة، فالفرق الدبلوماسية العاملة في السفارات تعد من أحسن الكفاءات التونسية، وتعتبر من نخبة الكفاءة التونسية الموجودة في وزارة الشؤون الخارجية، فالترتيب الموجود في السفارات إن لم يكن هناك رئيس البعثة ونفس الحال اليوم في المندوبية الدائمة لتونس بنيويورك أنه لدى القائم بالأعمال بالنيابة يعتبر من أحسن الدبلوماسيين، وهو يؤدي دوره في قيادة ورئاسة البعثة، لذلك لا خوف ربما فيما يرأس سفارتنا ويجب أن نرفع كل لبس على أن هناك أية نية لزيد أو عمر لإخلاء بعض الأماكن لأغراض شخصية، فهذا من باب المعلوم بأن أمور مثل هذه لا يمكنها أن تمر.

هناك مسألة تتعلق بوجود ملفات فساد ببعض السفارات وقد تم ذكر سفارتنا بمالطة لذلك أطمئن الجميع إلى أن للوزارة إجراءاتها ولوزارة الشؤون الخارجية، الإدارة العامة والتفقدية العامة دورها اليومي في الحرص على المتابعة الإدارية والمالية، ومسألة المحاسبة في السفارات والبعثات بصفة عامة، وهناك فرق يتم إرسالها وإيفادها كل مرة عندما يكون هناك أي شك أو يحصل أي إخلال في التصرف المالي أو الإداري أيضا للبعثات.

لذلك أطمئن الجميع بأن الوزارة تقوم بمتابعة كل هذه الملفات ولا يوجد من هو أحرص من الوزارة على هذا الموضوع حتى في مجال مكافحة الفساد والتوقي منه خاصة، أبرم السيد وزير الشؤون الخارجية في 23 أكتوبر اتفاقية مع الهيئة الوطنية والسيد رئيس الهيئة وسأقرأ عليكم بعجالة ما جاء في هذه الاتفاقية، حيث أنها تسعى إلى دعم التعاون والتشاور والتنسيق مع الوزارة والهيئة في مجال مكافحة الفساد، وتقوم بالسعي على تعزيز مبادئ الحوكمة، وإرساء قواعد الشفافية في الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الخارجية، لذلك كل الاطمئنان أيضا لأن كل الملفات التي يوجد فيها ربما شكوك أو اتهامات في مجال الفساد فإنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات فيها، والهياكل موجودة للوقوف على حقيقة هذه الادعاءات، ولكن لدينا مسؤولية أيضا في توخي الدقة وأن نحمي ونحافظ على حقوق الجميع، ومن الأكيد أنكم تتقاسمون معنا هذه الرؤية.

هناك بعض الملاحظات بخصوص الملف الليبي، أود أيضا أن أذكر بأن هذا الملف يتصدر ملفات عملنا اليومي، ولتونس مبادرة رئاسية في ذلك، وأصبحت هذه المبادرة فيما بعد مبادرة ثلاثية، وقد انضمت إليها مصر والجزائر، ونحن بصدد متابعة هذه المبادرة.

بعجالة فإن هذه المبادرة تشد على المبادئ الأساسية باعتبار أنها تعتبر أن الحل لا يمكن إلا أن يكون حلا ليبيا ليبيا، وأنه لا مجال لحلّ عسكري في القطر الليبي الشقيق، ولكن كما تعلمون بالرجوع إلى تصاعد أو تدهور الوضع الأمني في ليبيا منذ أوائل شهر أفريل الماضي ونحن بصدد متابعة كل التطورات بما لذلك من تأثيرات هامة وسلبية على أمننا وعلى حدودنا، ونحن حريصون مع كل الهياكل التونسية على متابعة هذا الملف والتوقي من كل تبعاته السلبية.

ومن بين حرصنا على أن يكون لدينا تواجد في ليبيا فإن وزارة الشؤون الخارجية والدولة التونسية من الدول القليلة التي أبقت على تنفيذ دبلوماسي في شكل قنصلية عامة بطرابلس رغم ما يوجد من وراء ذلك من مخاطر أو مجازفة، لأننا نعتبر بأن الإبقاء على خدمات دائمة منتظمة لجاليتنا في طرابلس وفي ليبيا بصفة عامة والتي تقدر زهاء 20 ألف تونسي، لذلك من المهم أن نبقي على هذه الخدمات وأن تؤدى لهم في وقتها، وأن نبقي على ارتباطهم ببلادهم مثل ارتباط بقية الجاليات التونسية بالخارج.

وهنا أود التعريج على مسألة الجالية بالخارج، كما أود بكل لطف أن أرد على النائب السيد ماهر مذيوب لأنه هو الذي أشار إلى أن الجالية التونسية الموجودة بالخليج منسية من قبل تونس، أقول له بأن الجالية التونسية بالخليج تحظى كبقية الجاليات التونسية بالاهتمام وهي محل متابعة يومية.

لدينا إدارة عامة للشؤون القنصلية وكلكم تعلمون مدى الضغط خاصة خلال هذه الأيام على هذه الإدارة باعتبار العودة الصيفية وكل المسائل والمشاغل وفي بعض الأحيان بخصوص المشاكل والصعوبات المرتبطة بهذه العودة، لذلك سأضم صوتي لصوته لتهنئة التلاميذ التونسيين النجباء والذين كانت نتائجهم بعنوان امتحان البكالوريا بتفوق كما عودونا حيث بلغت نسبة النجاح 95%، حتى نقول أيضا أنه رغم كل المشاكل فإن التونسيين قادرون في كل مكان أينما كانوا بالداخل والخارج على تجاوز كل الصعوبات وأن يحققوا أحسن النتائج، كما حققها فريقنا الوطني بالأمس ونضم صوتنا لصوتكم في تهنئته.

أقول للسيد النائب المحترم، السيد مذيوب الذي يصل الآن إلى مقعده أن مجانية السفر لبعض العائلات المحتاجة العالقين خاصة بالخارج هي محل نظر ومتابعة، ولكن باعتبار وجود هياكل تونسية فإن الخطوط الجوية التونسية وشركة الملاحة التونسية ولكن أيضا ديوان التونسيين بالخارج هناك عملية تنسيق في هذا، وربما الضغط على كلفة التذاكر أعتقد أن هذه مسؤولية جماعية لأننا نعلم كل العلم بأن هناك عائلات كبيرة العدد وتصبح العودة لتونس خلال الفترة الصيفية عبئا كبيرا عليها تنوء بثقلها على كل المتدخلين وليس على وزارة الخارجية فقط أن يقوموا بكل جهد، وهذه حقيقة حتى يؤمنوا لهم قدر الإمكان العودة في أحسن الظروف.